



إن مما شاع في زماننا وأصبح يدور بين عوم الناس خاصة الشباب الناشئة مبدأ (تحكيم العقل) ورفض التسليم لأوامر الشرع والمجادلة فيها بحجة عدم الاقتناع بها، أو عدم قبول العقل لها، فأصبحت تُرَدَّ كثير من الأحاديث والأحكام موصوفة بالتنقص، وإثارة الشبهات حولها حتى تزعزع مسلمات الشرع و ثوابته، وأصبح عقل الفرد هو الفصل والحكم لما يتبعه من الأحكام.

وعند التأمل في العقل وتركيبه يتبن أن العلوم الضرورية أو البدهيات العقلية كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء وغيرها، مما تتفق عليه عقول العقلاة، أما العلوم النظرية وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال- والأحكام الشرعية منها - فاختلاف العقول المجردة فيها بَيْنَ، فكل يفسر بحسب منظوره، ومفهومه، مما يدل على أن العقول تتفاوت والأفهام تختلف. فرد أي أمر لمجرد العقل فقط يعني نتائج متباعدة في الحكم على الأشياء، قال ابن تيمية- رحمة الله-: (وهذا مع أن الناس متبايون في نفس عقليهم الأشياء من بين كامل وناقص وفيما يعلونه من بين قليل وكثير وجليل ودقيق وغير ذلك) "مجموع الفتاوى" (9/309)، كما أن العقل يعترف بتأثيرات تؤثر به، من ضعف وعجز وميل للهوى، وتصور الأمور بحسب مدارك الشخص وعلمه، بل إن هذا التفاوت قد يحصل في الشخص الواحد، قال الشاطبي - رحمة الله-: (فإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علما لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم) "الاعتصام" (3/286) فجعل العقل مناطاً ترد إليه الأحكام بمجرده خطأ بَيْنَ، كما أن كثيراً من التجارب والأبحاث العلمية لا يحکم فيها العقل وحده بل تخضع لدراسة وجمع أدلة وتطبيق على الواقع لدراسة جدوى وأثر ما يتم دراسته، ثم تصدر بعد ذلك الأحكام وهي مع كل هذا قابلة للرد والقبول، فكيف بمن يتصدى لأحكام الشرع بالعقل المجرد، و يجعله معيار الرد والقبول من غير دليل بَيْن!!

وإن سلمنا جدلاً صحة جعل العقل مقياساً لقبول الأحكام وردها فلأي العقول نحکم؟ فالعقل كثيرة، فإن قيَّد ذلك بعقل فرد أو جماعة معينة، فما الذي ميَّز هذا العقل عن غيره من العقول؟
وإن كان الاحتكام لجميع العقول، فلم يؤخذ قول النافي بعقله ويُقدَّم على المثبت بعقله؟!

ولا سبيل لجعل الأمر راجعاً لكل فرد وما يراه بعقله إذ الأحكام أنزلها الله لعباده كلهم واحدة، فتبين بهذا أن العقول تتفاوت وأن التحاكم للعقل مردود بالعقل.

ويجدر التنبيه إلى أن رفض جعل العقل مقياساً لقبول الأحكام وردها ليس معناه غلق التفكير وإهمال العقل، فعلاقة العقل بالنقل علاقة متوافقة قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله: (العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح) "مجموع الفتاوى" 12/80) فإن اختلفا فإنما أن العقل غير صريح وإنما أن النقل غير صحيح.

وعند التأمل في مكانة العقل في الإسلام نجد أن الشارع كرم الإنسان بالعقل وميزه به على سائر المخلوقات، ودعا إلى تشغيل طاقاته واستثماره؛ ليؤدي دوره الذي خلقه الله، وقال تعالى: (أَفَلَا يَتَبَرَّوْنَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيرًا)، وقال سبحانه: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلْكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، وغيرها من الآيات الداعية إلى التدبر والتفكير، بل إن الشارع دعا إلى الإيمان عن طريق الإقناع العقلي، كما أثني على من استعمل عقله وذم من عطله، فقال تعالى: (كَذَلِكَ يُحِبِّي اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ وَبِرِّكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)، وقال: (إِنَّمَا يَنَذَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) وقال عز وجل: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)، وقال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةً فَمُسْتَقْرٌ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَلَّنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَنْفَهُونَ)، وقال تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)، وقال تعالى: (إِنَّ شَرَّ الدُّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُ الْبُكُمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ)، وغيرها من الآيات.

ومن سمات التكريم التي حظي بها العقل في الإسلام أن جعله أحد الضروريات الخمس، فحمى العقل وحرم كل ما يؤدي إلى الإخلال به وضياعه، كما جعله مناط التكليف، فالتكليف يدور مع العقل وجوداً وعدماً، كما حدد المجالات التي للعقل أن يخوض فيها، حتى لا يضل، ولا يزيف، ولا يتباطئ في الظلمات إذا خاض في غيرها، فالعقل لا يدرك كل ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو أخبر عنه، فمداركه ليست شاملة، إذ لو كانت العقول مستقلة بمعرفة الحق وأحكامه، لما احتاج الناس لإرسال الرسل، وبيان الشرائع، قال الشاطبي: (اعلم أن الله جعل للعقل في إدراكها حدا تنهى إليه لا تتعده، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب) "الاعتراض" 3/282 .

وقال ابن تيمية: (فإنهم - أي سائر المسلمين - متفقون على أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا تدركه كل الناس بعقولهم، ولو أدركوه بعقولهم لاستغفوا عن الرسول) "درء تعارض العقل والنقل" 5/297

ومن هنا نجد أن الإسلام اتخذ موقفاً وسطاً تجاه العقل فلم يقدسه و يجعله أساساً للعلوم والمعارف والحكم المقدم على النقل، كما لم يعطله ويقبل ما لا يعقل من الخرافات، بل اتخاذ مسلكاً وسطاً تجاه العقل حيث عرف للعقل قدره فوضعه في مكانه اللائق به بلا إفراط ولا تفريط، والناظر إلى جذور شبهة تقديم العقل على النقل يجد أنها كانت أول معصية وقعت في الأرض حيث رکن إبليس إلى عقله فرأى أفضلية النار على الطين فأعرض عن أمر ربه وقدم عقله على النص فهلك، فآفة تقديم العقل على النقل من أخطر الآفات التي جلبت للأمة الكثير من الخلاف وظهور الفرق الضالة، كما زعزعت المسلمات الشرعية لدى المسلمين، وفتحت باب الهوى وعدم التسليم لأوامر الله، وأوردت الشبهات تلو الأخرى على دين المرأة، فسهل عليه الانحلال من دينه، وترك شريعة ربه بحجة عقله، لا سيما في زماننا الذي كثرت فيه الفتن، وقل فيه التحصين الديني المتيين، فالسبيل الأمثل لنجاة المسلم أن يتعلم دينه ويتمسك به، وإن طرأت عليه شبهة أن يبحث لها عن جواب في الشريعة الإسلامية وسؤال أهل العلم عنها، ولا يسارع في رد النصوص ولئلا الأحكام وفق هواه، وإن ثبت له صحة النص الشرعي مع عدم قبول عقله فليتهم عقله، وليصدق في طلب الحق، ويسأل ربه أن يجليه له ويبصره به، مع ترسيخ الإيمان في قلبه، والاعتذار بالإسلام ولزوم السنة، فالشبهات تعلق بالقلوب الضعيفة والآفون المنهزمة.

وأختم بوصية شيخ الإسلام ابن تيمية ل תלמידه ابن القيم: (لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفاجة فيشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها، ولا تستقر فيها فيرها بصفائه، ويدفعها بصلابته وإنما أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرأ للشبهات) "مفتاح دار السعادة" (1/140).

صيد الفوائد

المصادر: